

الإصلاح الاقتصادي من خلال استراتيجية دعم النمو
قراءة في مخططات التنمية المغربية (2000 - 2012)

د. دمدوم زكرياء جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

الملخص:

Summary:

To continue the path of modifications, Morocco has depended on development support programs that have been instituted during the last decade of the past century. The project of development scheme (2000-2004) well as the National Human Development Initiative that aimed at adjusting the path of evolvement and mechanisms of economic and social development were characterized. It also aims at putting Morocco on the right railroad of development through which it can rationally exploit all its physical and human components and capacities. The application of these programs has led to the improvement of the atmosphere of investment; the conditioning of the legislative, regulatory and administrative framework with the requirements of evolvement and the promotion of decentralization; the valuation of human resources and rehabilitation of the Moroccan citizen; accelerating the economic growth patterns in a sufficient amount, and the recovery of employment and improvement of the standard of living.

key words: development support programs
National Human Development Initiative

لمواصلة مسار الإصلاحات اعتمدت المغرب على برامج دعم النمو التي دشنها المغرب خلال العقد الأخير من القرن المنصرم، تميز مشروع مخطط التنمية (2000 - 2004) وكذلك المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي هدفت إلى تعديل مسار التطور وآليات التنمية الاقتصادية - الاجتماعية ووضع المغرب على السكة الصحيحة للتنمية، التي يستطيع من خلالها استغلال كل مكوناته وطاقته المادية والبشرية استغلالا عقلانيا.

وتوصل تنفيذ هذه البرامج إلى تحسين أجواء الاستثمار وتكييف الإطار التشريعي والتنظيمي والإداري مع مقتضيات التطور وتعزيز اللامركزية، تثمين الموارد البشرية وتأهيل الإنسان المغربي، تسريع أنساق النمو الاقتصادي بقدر كاف وإنعاش التشغيل وتحسين مستوى المعيشة.

الكلمات المفتاحية: استراتيجية دعم النمو، الاقتصاد المغربي، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

مقدمة :

تندرج الإصلاحات الاقتصادية في إطار برامج لدعم النمو في بلدان المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس)، في إطار توجهات داخلية تتعلق أساسا بدعم النمو من خلال مخططات تنمية خارج ميزانية الدولة.

ان رجوع المغرب إلى صيغة العمل بالمخطط الاقتصادي على غرار ما كان سائدا في الأنظمة التي عرفتها سابقا في التخطيط المركزي، كما يندرج النمو كذلك في توجهات المؤسسات المالية من خلال اتفاقيات التعاون مع البنك الدولي.

وتتطلب الدراسة من إشكالية: هل نجحت البرامج التنموية في المغرب ضمن إطار برامج الإصلاح الاقتصادي في تحقيق النمو الاقتصادي ؟
وبناء عليه سيتم في هذا المقال تسليط الضوء على:

أولا. برنامج دعم النمو في المغرب (2000 - 2012):

لتكريس مسار التنمية المستدامة التي دشنها المغرب خلال العقد الأخير من القرن المنصرم، تميز مشروع مخطط التنمية (2000 - 2004) الذي هدف إلى تعديل مسار التطور وآليات التنمية الاقتصادية - الاجتماعية ووضع المغرب على السكة الصحيحة للتنمية، التي يستطيع من خلالها استغلال كل مكوناته وطاقته المادية والبشرية استغلالا عقلانيا، وتتلخص أهم البرامج المقترحة في هذا الإطار في تحسين أجواء الاستثمار وتكييف الإطار التشريعي والتنظيمي والإداري مع مقتضيات التطور وتعزيز اللامركزية¹، تهمين الموارد البشرية وتأهيل الإنسان المغربي، تسريع أنساق النمو الاقتصادي بهدف إنعاش التشغيل وتجويد وتحسين مستوى المعيشة، تأهيل نسيج الإنتاج ورفع مستوى التنافسية لتيسير إدماج البلاد في المبادلات والمعاملات الخارجية، تنمية العالم القروي وإخراجه من العزلة والنهميش، وأخيرا دعم التنمية الجهوية وتقليص الفوارق الاجتماعية والفئوية والجغرافية والمجالية وعلى نطاق التعليم والتربية والتكوين وفيما بين الجهات والأقاليم.

بعد هذه القراءة المقتضبة، نخلص مما سبق إلى استنتاج واحد ووحيد، هو أن هذه الاستراتيجية التنموية التي نهجها المغرب خلال النصف قرن الماضي (بإخفاقاتها ونجاحاتها) بقيت عاجزة أو لنقل متباعدة مع طموحات ومتطلبات ومطالب الجماهير الشعبية، مما حتم من ضرورة الإسراع بإعادة النظر في هذه الاستراتيجية، ومحاولة البحث على سبل لسياسة تنموية جديدة ومتطورة، تمليها إرهابات ومتطلبات المرحلة، سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي.

ثانيا . السياسة التنموية المغربية على ضوء المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

تقتضي معرفة الفلسفة المؤطرة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وضعها في إطارها العام الذي ظهرت فيه، هذا الأخير يبقى محكوما من الناحية المنهجية باستحضار مستويين رئيسيين، المستوى الخارجي أو الدولي، والمستوى الداخلي أو الوطني. وحيث أن الفصل بين ما هو خارجي وما هو داخلي في الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية أمر صعب للغاية، فإن حدث المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لم يخرج عن هذه القاعدة، فالتأثير المتبادل للمعطى الخارجي والمعطى الداخلي يبدو جليا في العديد من جوانب المبادرة.

توقع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2000 . 2004 الذي أعدته وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط المغربية أن يصل معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى 5 % سنويا² في المتوسط، على أمل أن يحقق عند نهاية المخطط معدل 6.4 % . ولتحقيق هذا المبتغى تقرب المخطط تحسينا في معدل الاستثمار ليصل إلى 28 % مقابل 24.2 % لعام 1999 ومعدل ادخار إلى 27.36 % مقابل 23.3 % لنفس السنة.

وفي ذات السياق ربط المخطط التنموي بين حجمي الاستثمار والادخار بمستوى مؤشر المعيشة. وتوقع تحسنا بحوالي 2.4 % سنويا في المتوسط مقابل نسبة لم تتجاوز 1 % خلال العشر سنوات الماضية.³

أما في مجال التدبير المالي، فيتقرب واضعو المخطط تقليصا للمديونية الداخلية والخارجية لينتقل جاري الديون الخارجية إلى 33 % من الناتج الداخلي الإجمالي بعدما كان محصورا في 55 % . ويتطلع المخطط إلى المحافظة على التوازنات الأساسية للاقتصاد والمستوى العام للأسعار الذي لن يتجاوز سقف 2.5 % كمعدل سنوي مع ضمان إجراءات تعويضية، من شأنها أن تمكن الإبقاء على عجز الخزينة العامة في حدود 1.1 % من الناتج الداخلي الإجمالي وعجز المنفوعات الجارية في حدود 0.9 % من الناتج الداخلي لعام 2004 ورصد المخطط ثلاثة محاور، فالمحور الأول يهم المحور الاقتصادي وإنعاش الشغل، ركز فيه على محاربة البطالة ليقصص معدلها إلى حدود 12.5 % في ظل فرضية غلاف استثماري بقيمة 567 مليار درهم ومعدل نمو يناهز 5 %، وستمكن مبادرة تفعيل الوكالة الوطنية للشغل وباقي الآليات المخصصة لهذا الغرض من إدماج حوالي 177.500 شاب عاطل عند نهاية المخطط⁴.

وفي الميدان الفلاحي يتوخى المخطط إنشاء 7 منشآت مالية كبرى و4 سدود متوسطة و8 سدود صغيرة واستصلاح تجهيزات مائية على مساحة 22 ألف هكتار سنويا والسقي التكميلي على مساحة 30 ألف هكتار .

والمحور الثاني يهم المجال الاجتماعي ويهدف البرنامج التنموي إلى محاربة دور الصفيح والبناء العشوائي وتستفيد منه حوالي 124.808 أسرة مع العمل على توسيع التغطية الصحية لحوالي

30% من السكان وتقليص نسبة الأمية إلى 35 % وذلك في أفق عام 2004⁵، ويشمل المحور الثالث الإصلاح المؤسساتي والمتمثل في إصلاح الإدارة وتخليق الحياة العامة وضمان نزاهة القضاء وتطوير اللامركزية وتنظيم تسيير الجماعات المحلية المحافظات، ويركز هذا المحور على تفعيل نصوص قانونية وتحسين بعضها وتطوير أخرى.

ثالثا . المبادرة الوطنية للتنمية البشرية . الأهداف والنتائج (2000 - 2012)

وضعت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كأفق استراتيجي لها العمل في ثلاث واجهات أساسية وهي: محاربة الفقر والأمية خاصة في الوسط القروي، محاربة الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي في المجال الحضري، ثم محاربة الهشاشة والتهميش.

هذه البرامج الثلاثة يمكن إدراجها فيما يمكن الاصطلاح على تسميته بالبرنامج العمودي للمبادرة، وهو برنامج كما يدل على ذلك محتواه يتكامل في عناصر تدخلاته، سواء بالنسبة للوسط القروي أو المجال الحضري، وأيضا في تبنيه لمقاربة التدخل الذي يروم في نفس الوقت إعطاء العناية الخاصة للفئات التي تعاني من الهشاشة القصوى والتهميش.

إلى جانب هذا البرنامج العمودي أوجدت المبادرة برنامجا أفقيا، يروم بالأساس إيجاد صيغة للتدخل المتعدد الأوجه، ليس فقط بالنسبة للبرامج الثلاثة السابقة، بل باعتماد المقاربة الوطنية الشاملة. إذ أنه سيهم مجموع التراب الوطني، وسيشكل قناة الربط والتوجه والتأطير والمواكبة للبرنامج العمودي.

لتحقيق أهداف برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، سطرت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية برنامجين: برنامج عمودي⁶ ارتكز على ثلاث محاور أساسية، وبرنامج أفقي⁷ شمل الجماعات القروية والحضرية غير المستهدفة بالبرنامج العمودي والممتدة على مجموع التراب الوطني.

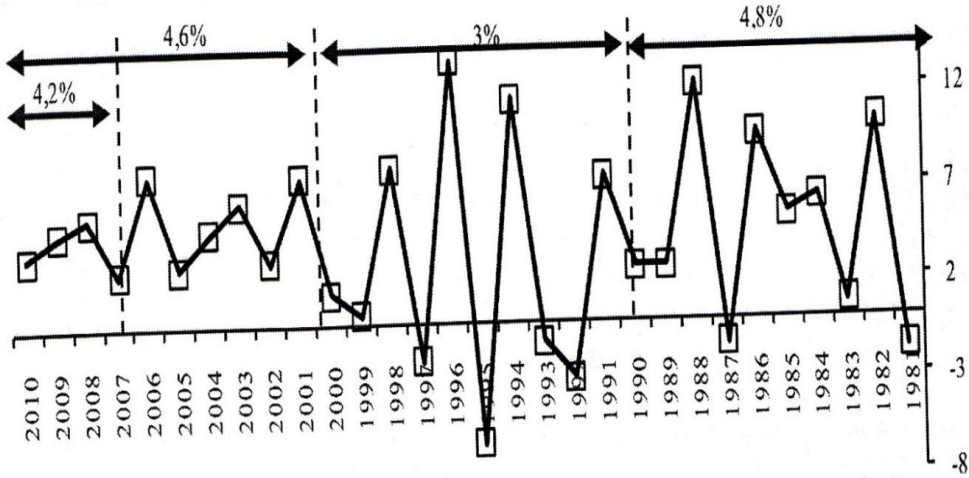
إلا أن تطبيق المبادرة على أرض الواقع أبان عن حقائق مرة، مفادها الاختلال الملموس بين الموارد المالية والموارد البشرية المرصودة للعملية، إلى جانب التعبئة الكاملة من جهة، وبين التأثير الضعيف الذي أحدثته المبادرة بشكل إجمالي من جهة ثانية.

تم اختبار نموذج التنمية الاقتصادية المغربي خلال الأزمة الاقتصادية العالمية التي هزت العالم، حيث تمكن المغرب من تقوية مكتسباته وتحقيق معدل نمو، يتماشى مع إمكاناته بلغ حوالي 5% سنويا. كما يتجلى نجاح نموذج التنمية المغربي من خلال المستوى الذي حققته المؤشرات السوسيواقتصادية خلال العشرة الأخيرة، وهكذا انخفض معدل البطالة تدريجيا من 9 % مقابل أكثر من 11% سنة 2005⁸ وتم تسجيل زيادة مهمة في الدخل الوطني الخام المتاح للفرد، الذي تحسن بحوالي 6% في المتوسط على مدار العشر السنوات الأخيرة، وتم تسجيل تقدم ملحوظ في مجال محاربة الفقر.

. تنويع القاعدة الإنتاجية وتطوير القدرة على استيعاب الصدمات:

انخرط الاقتصاد المغربي منذ سنة 2001 في مرحلة من النمو تتماشى مع إمكانياته بحوالي 5% كما تمكن من تقوية مكتسباته لتعزيز ركائز إطاره الماكرو اقتصادي، مما ساعده على مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية في ظروف مريحة نسبياً¹. وفي هذا الصدد سجل المغرب خلال العشرية الأخيرة معدل نمو مهم بلغ 4.6% كمتوسط سنوي مقابل 3%⁹ فقط خلال التسعينات، وحقق نموا ملحوظا ما بين 2007 . 2010 مسجلا نموا بلغ 4.2% كما يبين الشكل التالي:

الشكل رقم (1): تطور نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي في المغرب



المصدر: حسب مديرية الدراسات و التوقعات المالية اعتماداً على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

كما أسفرت ديناميكية النمو التي شهدتها النشاط الاقتصادي خلال العقود الثلاثة الأخيرة، عن تغييرات هيكلية ومساهمات متفاوتة لمختلف القطاعات في نمو الناتج الداخلي الخام، كما يظهر التحليل القطاعي للنمو الاقتصادي تعزيز حصة قطاع الخدمات في النسيج الإنتاجي المغربي، ومساهمة كبيرة للقطاعات ذات القيمة المضافة العالي بالإضافة إلى تعزيز حصة قطاع الخدمات الجديد على حساب القطاعات التقليدية.

¹ المندوبية السامية للتخطيط، " السياسة الاقتصادية للمغرب 2000 . 2012 "، المغرب، 2013، ص

الجدول رقم (1): تطور المساهمات القطاعية في القيمة المضافة الإجمالية في المغرب.

10 . 07	10 . 00	99 . 90	89 . 81		
4.1	5.1	0.5 -	5.4	تطور القيمة المضافة %	أنشطة القطاع الأول
16.9	17	19.3	19.9	الحصة من القيمة المضافة الإجمالية %	
0.7	0.9	0.1 -	1.1	المساهم في نمو القيمة المضافة %	
2.9	3.7	3.1	2.1	تطور القيمة المضافة %	أنشطة القطاع الثاني
26.6	27.3	28.2	30.1	الحصة من القيمة المضافة الإجمالية %	
0.8	1	0.9	0.6	المساهم في نمو القيمة المضافة %	
4.2	4.8	3.1	4.2	تطور القيمة المضافة %	أنشطة القطاع الثالث
56.3	55.6	54.2	52.8	الحصة من القيمة المضافة الإجمالية %	
2.4	2.7	1.7	2.2	المساهم في نمو القيمة المضافة %	

المصدر: مشروع قانون المالية، المملكة المغربية، 2012، ص 51.

يشير توزيع إجمالي القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية إلى هيمنة قطاع الخدمات بنسبة 55.6% في المتوسط خلال الفترة 2000 . 2010 مقابل 54.2% خلال التسعينيات و 52.8% خلال الثمانينات، كما تسارعت وتيرة نمو من 3.1% إلى 4.8% خلال العقدين الأخيرين، وتزايدت قيمته المضافة بحوالي 4.2% بين 2007 . 2010¹⁰.

كما تزايدت حصة الخدمات في الناتج الداخلي الخام على حساب أنشطة القطاعين الثاني والأول، وقد شهدت حصة هذا الأخير تراجعاً بحوالي 3 نقاط مسجلة 17% في المتوسط من إجمالي القيمة المضافة خلال الفترة 2000 . 2010 مقابل 19.3% خلال التسعينيات، وسجل القطاع الأول نمواً حقيقياً بنسبة 5.1% في المتوسط ما بين 2000 . 2010 رغم الجفاف الذي عرفه موسماً 2005 . 2007¹¹.

لم تشهد وتيرة تطور الصناعات التحويلية والتي تشكل 16.5% من القيمة المضافة الإجمالية تغييرات كبيرة فقد حقق هذا القطاع نمواً بحوالي 3.1% كمتوسط سنوي وساهم بحوالي 0.5 نقطة في النمو الاقتصادي خلال الفترة التي تمت دراستها.

أما قطاع البناء والأشغال العمومية فقد انتقلت وتيرة نموه السنوي من 0.8% خلال الثمانينات إلى 1.1% خلال التسعينيات و 6.8% ما بين 2000 و 2010¹² مما يجعله قاطرة النمو للاقتصاد المغربي، حيث يمثل 5% من إجمالي القيمة المضافة خلال العشرية الأخيرة.

. الدور المحرك لعناصر الطلب الداخلي: مقابل التوجه الجديد لمكونات العرض، عرفت مختلف عناصر الطلب الداخلي ديناميكية مضطربة ما بين 2000 . 2010 إلا أن التطور الجيد الذي يعرفه استهلاك الأسر لا يمكن أن يخفي الديناميكية الجديدة للاستثمار المكون الثاني للطلب الداخلي.

الجدول رقم (2): نمو ومساهمات مكونات الناتج الداخلي الخام في المغرب

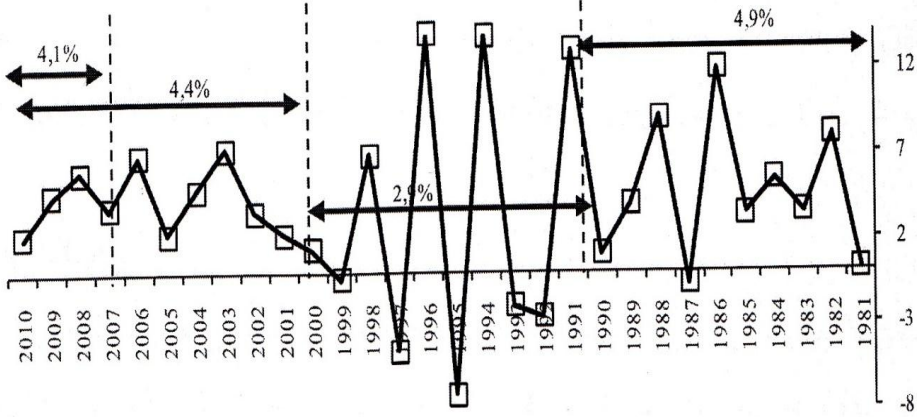
2010 . 2007		2010 . 2000		1999 . 1990		1989 . 1980		
مساهمة نقط	تطور %	مساهمة نقط	تطور %	مساهمة نقط	تطور %	مساهمة نقط	تطور %	
3.2	4.3	3.0	4.0	2.3	2.8	4.1	5.0	الاستهلاك النهائي
2.4	4.1	2.4	4.1	2.0	2.9	3.0	4.9	استهلاك الأسر
0.8	5.0	0.7	3.6	0.4	2.1	1.0	5.3	الاستهلاك العمومي
2.0	6.7	1.8	6.4	0.9	3.8	0.6	2.7	ت الخام رأ م الثابت
0.2		0.3		0.1-		0.2-		تغيير المخزون
0.9	2.8	1.9	6.3	1.4	6.4	1.1	5.7	صادرات س والخدمات
2.2	5.8	2.2	6.6	1.3	5.0	0.9	3.6	واردات السلع والخدمات

المصدر: وزارة المالية، المملكة المغربية، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، 2013، ص 42.

من خلال الجدول نلاحظ بأن نفقات الاستهلاك النهائي هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي خلال السنوات العشر الأخيرة حيث انتقلت مساهمتها في النمو الاقتصادي من 2.3 نقطة خلال التسعينيات إلى 3 نقاط على مدى العشرية الأخيرة، لتتسارع وتيرتها خلال الفترة ما بين 2007 . 2010 مسجلة 3.2 نقطة.

ويشكل الاستهلاك النهائي للأسر العنصر الرئيسي للطلب الداخلي بحصة 59.7% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط ما بين 1980 . 2010 حي سجل أداء جيدا بمعدل سنوي بلغ 4.9%.

الشكل رقم (2): تطور نمو حجم الاستهلاك النهائي للأسر



المصدر : حسب مديرية الدراسات و التوقعات المالية اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

حققت النتائج السابقة بفضل الدور المتنامي للاستثمار، والمجهودات المبذولة للإصلاح وتحديات القطاع المالي، وعلى عكس منحنى تطور عناصر الطلب الداخلي ساهمت مختلف عمليات الاقتصاد الوطني مع بقية العالم سلبا في النمو الاقتصادي متأثرة من جهة بتباطؤ التجارة العالمية وتأثيرها على الصادرات المغربية، ومن جهة أخرى بارتفاع واردات مواد الطاقة ومواد التجهيز وأنصاف المنتجات وذلك ارتباطا بديناميكية النشاط الاقتصادي المغربي.

سجلت واردات السلع والخدمات نمو سنويا يقدر بحوالي 6.6% في المتوسط ما بين 2000 . 2010 مقابل 5% خلال الفترة 1990 . 1999، في حين سجلت صادرات السلع والخدمات 6.6% و 6.4% خلال نفس الفترات على التوالي، وخلال الفترة 2007 . 2010 تطورت واردات السلع والخدمات بوتيرة 5.8% وهو معدل أعلى بكثير من وتيرة نمو الصادرات 2.8%. وعلى مستوى العمليات الجارية وبعد تسجيل عجز متوسط بحوالي نقطة واحدة من الناتج الداخلي الخام خلال التسعينات سجل رصيد المبادلات الجارية فائضا بحوالي 2.8%¹³ من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001 . 2006، ثم يسجل بعد ذلك عجزا ما بين 2008 و 2010 بمعدل يناهز 5% من الناتج الداخلي الخام أي ما يعادل 3.8% كمتوسط خلال الفترة 2007 . 2010.

النمو والشغل: شهد الاقتصاد المغربي منذ سنة 2001 مرحلة نمو مضطرب دون الإخلال بالتوازنات الماكرو اقتصادية الأساسية وقد تميزت هذه الفترة بالانتقال إلى مستوى جديد من النمو بلغ 4.6% ما بين 2005 و 2010 بعد أن ناهز 4% خلال 1999 . 2004 و 3.2% خلال 1990 . 1998 وذلك رغم عدم ملائمة الظرفية السائدة.

وقد مكن أداء النمو الاقتصادي من خلق عدد صاف من مناصب الشغل ناهز 1.7 مليون لينتقل بذلك معدل البطالة إلى 9.1% خلال سنة 2010 مقابل 12.3% سنة 2001، وقد ساهم قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية بحوالي 84% من مجموع المناصب المستحدثة. إلا أن تحليل مرونة الشغل بالنسبة للنمو اظهر تباطؤ لمحتوى النمو الاقتصادي من الشغل حيث انتقل من حوالي 0.7 نقطة خلال عقد التسعينات إلى 0.32 نقطة ما بين 2000 و 2010 ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى تحسن الإنتاجية الظاهرة للشغل¹⁴.

الجدول رقم (3): تطور الشغل والناتج الداخلي الخام والمحتوى من الشغل في المغرب

2000 2007	2005 2010	2000 2004	
4.6	4.6	4.7	نمو الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة %
1.6	1.4	1.6	نمو الشغل (15 سنة فأكثر) %
31572	28607	30709	مناصب الشغل الصافية المحدثة لكل نقطة بالآلاف
0.35	0.3	0.34	محتوى الشغل من الناتج الداخلي الخام
0.48	0.62	0.37	محتوى الشغل من الناتج الداخلي الخام باستثناء القطاع الأولي

المصدر: وزارة المالية، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، المملكة المغربية، 2012، ص 59.

. نفقات الدولة: ساهم النمو المتزايد في المداخيل خلال العقد الأخير في تمويل نسبة مهمة من النفقات العمومية وخفض المعدلات الضريبية مع تمكين السلطات العمومية من التحكم في رصيد الميزانية ومعدل المديونية.

غير أنه وفي سياق يتسم بتقلب أسعار المواد الأولية وخصوصا منها المدعمة، أصبحت الظرفية الاقتصادية تؤثر على مستوى النفقات، خصوصا نفقات المقاصة التي تقدر على أساس فرضيات قانون المالية، وحيث أن الدول تتحمل ارتفاع أسعار المواد الأولية في السوق الدولية، فإن نفقات الدولة تعرف ارتفاعا مهما في حالة تجاوز هذه الأسعار المستوى المتوقع مسبقا، كما هو الشأن بالنسبة لسنوات 2008 و 2010. حيث نلاحظ أن نمو النفقات العمومية واكب نمو الناتج الداخلي الخام، في حين عكس الاختلاف الملاحظ خلال بعض السنوات الخيارات السياسية الكبرى، مثل تمويل عملية المغادرة الطوعية سنة 2005، والحوار الاجتماعي.

أما فيما يتعلق بالتحويلات التي شهدتها بنية الميزانية تجدر الإشارة هنا إلى أن الإجراءات المتخذة تؤثر بشكل بطيء على النفقات، وبالتالي فإن تقييم سياسات ترشيد هذه النفقات يجب أن يتم على المدى المتوسط والطويل عموما، يبين تحليل توزيع النفقات العمومية على مدى السنوات العشر

الماضية، أن مختلف العناصر المكونة قد عرفت نموا متزايدا، وأصبحت نفقات الاستثمار تمثل نسبة مهمة في بنية الميزانية الدولة حيث تحسنت بنسبة 3.2 نقاط¹⁵.

الجدول رقم (4) : تطور بنية النفقات العمومية في المغرب % ما بين 2001 . 2010

الفارق /2001 2010	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
4.7-	38.3	38.6	36.6	41.1	43.2	42.9	45.9	46.3	44.5	43.1	الموظفين
1.3	18.7	23.8	19.3	20.8	20.6	25.8	19.8	19.9	19.8	17.4	باقي ن السلع والخدمات
8.3-	8.6	8.9	9.5	12.1	12.8	12.1	14.3	15.1	15.9	16.8	الدين العمومي
8.4	12.8	6.5	16.1	9.6	8.2	6.3	4.6	2.5	2.2	4.4	المقاصة
3.2	21.6	22.3	18.5	16.5	15.2	12.9	16.1	16.2	17.6	18.3	نفقات الاستثمار
	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر : وزارة المالية، المملكة المغربية، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، 2013، ص 123.

. الوضعية الاقتصادية بالمغرب سنة 2012 من خلال برامج النمو :

النمو الاقتصادي :

تميز الاقتصاد الوطني خلال سنة 2012 بانخفاض الإنتاج الفلاحي، ومواصلة الأنشطة غير الفلاحية لديناميتها في ظل الصعوبات التي يعرفها المحيط الدولي.

وهكذا سجلت القيمة المضافة للقطاع الأولي خلال سنة 2012 انخفاضا ب 8,7% بعد ارتفاع ب 5,1% سنة 2011، نتيجة تراجع إنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2011-2012 ب 39,2%، ليصل إلى 51 مليون قنطار عوض 84 مليون قنطار سنة 2011.

وبالمقابل عززت الأنشطة غير الفلاحية من انتعاشها، رغم التراجع الطفيف لوتيرة نموها التي بلغت 4,8% سنة 2012 عوض 5,3% سنة 2011، مستفيدا من ارتفاع نفقات التسيير ب 13,6%¹⁶ وزيادة إجمالي الاستثمار العمومي ب 12,6%. وفي هذا الإطار، سجل القطاع الثانوي نموا بوتيرة 3,2% عوض 4% سنة 2011. وتمكنت دينامية أنشطة الطاقة والبناء والأشغال العمومية وصناعات السيارات، من تغطية اعتدال وتيرة نمو أنشطة الفوسفاط وأنشطة الصناعات الكهربائية والإلكترونية، التي ساهمت بشكل كبير في دينامية الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة. وبالموازاة مع ذلك، عرفت أنشطة قطاع

الخدمات، عموماً، ارتفاعاً بوتيرة 5,7% عوض 6% سنة 2011، نتيجة تحسن القيمة المضافة لأنشطة البريد والاتصالات وأنشطة الخدمات المقدمة للمقاولات والخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية. غير أن هذه الوتيرة تبقى دون معدل 5% المسجل سنة 2011. وفي ظل التحكم في التضخم، واصل الطلب الداخلي (الاستهلاك النهائي الوطني والاستثمار الإجمالي)، دعمه للنمو الاقتصادي. **الطلب الداخلي**، وسجل الاستهلاك النهائي الوطني ارتفاعاً ب 4,8% عوض 6,7% سنة 2011. وبالتالي عرفت مساهمته في النمو تراجعاً من 5 نقط سنة 2011 إلى 3,7 نقطة¹⁷. وفي هذا الإطار، عرف استهلاك الأسر تباطؤاً طفيفاً، نتيجة انخفاض مداخيل الأسر والاستهلاك الذاتي من المنتجات الفلاحية، حيث سجل ارتفاعاً بوتيرة 4,8% سنة 2012 عوض 7,4% سنة 2011. وعرفت مساهمته في النمو تراجعاً لتتنقل من 4,2 نقطة سنة 2011 إلى 2,8 نقطة. وبالمقابل، سجل حجم استهلاك الإدارات العمومية ارتفاعاً ب 5% عوض 4,6% سنة 2011، مستفيداً من زيادة نفقات التسيير ونفقات الأجور. وهكذا، ستستقر مساهمته في النمو في حدود 0,8 نقطة و 0,9 نقطة خلال سنتي 2011 و 2012 على التوالي.

ومن جهته، عرف حجم التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، ارتفاعاً بوتيرة 2,7%، لتستقر مساهمته في النمو في حدود 0,8 نقطة خلال سنتي 2011 و 2012. غير أن حجم التغير في المخزون عرف تراجعاً ب 27%، مسجلاً بذلك مساهمة سالبة في النمو قدرت ب 1,4 نقطة سنة 2012 عوض مساهمة موجبة ب 0,5 نقطة سنة 2011.

وإجمالاً، سجل الطلب الداخلي تراجعاً في وتيرة نموه لتستقر في 2,8% عوض 5,8% سنة 2011، حيث تراجعت مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي من 6,3 نقطة سنة 2011 إلى 3,2 نقطة.

الطلب الخارجي:

عرفت الصادرات من السلع والخدمات ارتفاعاً طفيفاً ب 0,8% عوض 2,1% سنة 2011، نتيجة الانتعاش الملحوظ لصادرات منتجات الطاقة وصناعات السيارات وبعض المواد الغذائية. وقد تمكنت هذه المنتجات التصديرية الجديدة من تعويض تراجع دينامية صادرات الفوسفات ومشتقاته وصادرات المنتجات الكهربائية والإلكترونية¹⁸.

ومن جهتها، سجلت الواردات من السلع والخدمات تباطؤاً ملحوظاً في وتيرة نموه، لتتنقل من 5% سنة 2011 إلى 1,6% سنة 2012. ويعزى هذا التراجع الذي عرفته الواردات، لأول مرة منذ سنة 2009، إلى انخفاض وتيرة نمو الواردات من أنصاف المنتجات ومن المواد الخام، دون أن يؤثر ذلك على حجم الواردات من مواد التجهيز ومواد الاستهلاك النهائي.

وإجمالاً، عرفت المساهمة السالبة للطلب الخارجي (المعبر عنه برصيد الميزان التجاري من السلع والخدمات)، في نمو الناتج الداخلي الإجمالي، تحسناً ملحوظاً لتنتقل من 1,5- نقطة سنة 2011 إلى 0,5- نقطة سنة 2012.

تمويل الاقتصاد الوطني:

عرف الادخار الداخلي، المقاس بالفارق بين الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية والاستهلاك النهائي الوطني، تراجعاً في قيمته التي انتقلت من 183,7 مليار درهم سنة 2011 إلى 172,8 مليار درهم، حيث انخفضت حصته في الناتج الداخلي الإجمالي من 22,9% سنة 2011 إلى 20,7% سنة 2012.¹⁹

كما واصلت المداخل الصافية الواردة من باقي العالم تراجعها، مسجلة انخفاضاً جديداً ب 6,7% عوض تراجع ب 5% سنة 2011، نتيجة انخفاض قيمة تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ب 4%. وهكذا، تراجعت حصة هذه المداخل الصافية من 5,3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 إلى 4,5% سنة 2012.

وإجمالاً، سجل الادخار الوطني انخفاضاً، لينتقل من 224 مليار درهم سنة 2011 إلى 217,4 مليار درهم، حيث تراجعت حصته في الناتج الداخلي الإجمالي من 27,9% سنة 2011 إلى 26,1% سنة 2012.

ومن جهته، استقر الاستثمار الإجمالي (المتكون من التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت والتغير في المخزون) في مستويات عالية، نتيجة زيادة الاستثمار الإجمالي العمومي²⁰ ب 12,6% سنة 2012. غير أن حصته في الناتج الداخلي الإجمالي تراجعت من 36% سنة 2011 إلى 34,5% سنة 2012، نتيجة انخفاض التغير في المخزون بالأسعار الجارية ب 28,5% وتباطؤ الاستثمار الخاص:

في ظل هذه الظروف، واصل عجز حساب الادخار-الاستثمار، المعبر عنه بالحاجيات التمويلية للاقتصاد الوطني، تفاقمه ليبلغ 8,4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012 عوض 8,1% سنة 2011 و 4,4% سنة 2010. وتعزى هذه النتيجة إلى تفاقم عجز المالية العمومية الذي انتقل من 6,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 إلى حوالي 7% سنة 2012، الشيء الذي أدى إلى ركود الحساب الجاري لميزان الأداءات وزيادة نسبة الدين العمومي التي بلغت خلال سنة 2012 عتبة 60% من الناتج الداخلي الإجمالي.

ولتغطية هذا العجز، تم اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاقتراض الخارجي، الشيء الذي أدى إلى استنزاف الاحتياطي من العملة الصعبة. وهكذا، عرف صافي الموجودات الخارجية انخفاضاً جديداً ب 18% بعد تراجع ب 12,4% سنة 2011، لتصل قيمته إلى 138 مليار درهم لتمثل فقط 4 أشهر من الواردات من السلع والخدمات عوض 5,1 شهر سنة 2011.

وقد أدت هذه الوضعية إلى استمرار تراجع السيولة التي ميزت السوق النقدي خلال السنوات الأخيرة. وبالتالي، عرفت الكتلة النقدية ترجعا في وثيرة نموها، منتقلة من 6,9% سنة 2011 إلى 4,7% سنة 2012. وبالموازاة مع ذلك، عرفت القروض المقدمة للاقتصاد زيادة بنسبة 6%²¹ عوض 10,3% سنة 2011.

خلاصة بعد تجربة الإصلاحات من الجيل الأول في دول المغرب العربي وظهور قصور هذه البرامج خاصة في شقها الاجتماعي، اتجهت المغرب إلى برنامج أو استراتيجية دعم النمو في اطار توجهات محلية بدعم النمو من خلال مخططات تنموية خارج ميزانية الدولة، وبالتالي رجوع المغرب إلى صيغة العمل بالمخطط الاقتصادي على غرار ما كان سائدا في التخطيط المركزي.

فالمغرب توجه بعد برامج الجيل الأول إلى صيغة العمل بالتخطيط باعتماده مخطط طويل للتنمية البشرية يتضمن مخططات خماسية ، وترمي هاته المخططات إلى الوصول إلى معدل نمو 5% لتحسين مستوى معيشة الأفراد، لكن وحسب البنك الدولي الذي يؤكد على أن المغرب يحتاج إلى معدل نمو يتراوح ما بين 6% و 8%، وقد أكدت نفس الدراسة على انه اذا بقي النمو الصافي ضعيفا في المغرب فان ذلك سيؤدي إلى آثار على الجانب الاجتماعي وخاصة البطالة التي سترتفع إلى 13.2%. في هذا الاطار يمكن لنا أن ننطلق من مسار تنمية غير قادرة على استيعاب الوافدين الجدد على سوق الشغل وأن تحقيق التقليل من البطالة مرتبط بارتفاع نسب النمو في بلدان المنطقة المغاربية إلى معدلات أرفع وأن التكامل الاقتصادي بينها يصبح عنصرا من عناصر تحقيق هذا الهدف، ولا يسعنا في هذا الاطار إلا الاقتصار على رسم الخطوط العريضة لاستراتيجية تنمية أهدافها الأساسية مسaire الوافدين على سوق الشغل عبر الارتفاع إلى:

. نسب نمو عليا موزعة بالطريقة الأعدل تجابه التهميش وتحقق الكرامة للحصص الأكبر من شعوب المنطقة، التي لها الحق في المطالبة بنظام اقتصادي واجتماعي جديد يرتقي إلى مستوى تطلعاتها. أما الطريقة القائمة على دعم القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة الأعلى فإنها غير شاملة ويمكن أن تعمق الهوة بين القطاعات والجهات والفئات الاجتماعية ولا تمكن من الاستفادة الكاملة من الآثار الإنتاجية غير المباشرة. ولعل نقطة الانطلاق هي تلك المتعلقة بمفهوم الدولة ودوره الأساسي في المضي قدما نحو الازدهار.

فمفهوم الدولة يجب أن تكون هذه الأخيرة "صديقة للسوق"، فهي مؤسسة كسائر المؤسسات الأخرى تخضع إلى قواعد تحقق التنمية الشاملة أو الاندماجية بنسق وبمخطط التنمية، فلا يمكن الارتفاع إلى نسق أرفع من التنمية بدون تحولات هيكلية. كما يجب تعبئة المصادر الأخرى مثل التنويع الإنتاجي من منظور " التدمير الخلاق " الذي دعا اليه شمبيتر.

ومن وجهة النظر هذه، وجب منح الجهات المهمشة والفئات الاجتماعية الضعيفة والأقل قدرة على خلق الثروة إمكانية الدخول في " مسار تراكمي ديناميكي " لكن الوسائل والتمويلات المتاحة حالياً محدودة جداً

المراجع والأحالات

- ¹ المندوبية السامية للتخطيط، " دراسة حول الاقتصاد المغربي "، المغرب 2005، ص 91.
- ² المندوبية السامية للتخطيط، مرجع سابق، ص 111.
- ³ وزارة المالية المغربية، " تقرير ظرفي "، المغرب، 2000، ص 22.
- ⁴ وزارة المالية، " مشروع قانون المالية "، المغرب 2010، ص 76.
- ⁵ المندوبية السامية للتخطيط، " التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية "، تقرير 50 سنة من التنمية البشرية، أفاق 2025، المغرب، 2012، ص 101.
- ⁶ يركز البرنامج العمودي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية على ثلاث محاور رئيسية : تتمثل في محاربة الفقر ومحاربة الإقصاء ومحاربة الهشاشة القصوى والتهميش. ويبقى عامل الفقر القاسم المشترك بين البرامج الثلاثة السابقة، والمسبب لأبرز المظاهر السلبية للإشكالية الاجتماعية.
- ⁷ يهدف البرنامج الأفقي إلى تمويل المشاريع ذات الوقع الكبير على التنمية البشرية على صعيد كافة الجماعات القروية والحضرية غير المستهدفة، وذلك من خلال دعم المشاريع ذات الوقع القوي عن طريق المشاريع والعمليات الأفقية كالأنشطة المدرة للدخل، ودعم جمعيات القروض الصغرى، وتحسين الاستفادة من الخدمات الاجتماعية عن طريق تحسين الولوج إلى الخدمات والبنى الأساسية.
- ⁸ المندوبية السامية للتخطيط، " التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية "، مرجع سابق، ص 133.
- ⁹ وزارة المالية، " عرض مشروع قانون المالية "، المغرب، 2006، ص 41.
- ¹⁰ المندوبية السامية للتخطيط، " السياسة الاقتصادية للمغرب 2000 . 2012 "، مرجع سبق ذكره، ص 11.
- ¹¹ المندوبية السامية للتخطيط، " السياسة الاقتصادية للمغرب 2000 . 2012 "، مرجع سبق ذكره، ص 23.
- ¹² وزارة المالية، " مديرية الدراسات والتوقعات المالية "، المغرب، 2010، ص 70.
- ¹³ وزارة المالية، " مديرية الدراسات والتوقعات المالية "، مرجع سابق، ص 81.
- ¹⁴ المندوبية السامية للتخطيط، " السياسة الاقتصادية للمغرب 2000 . 2010 "، مرجع سبق ذكره، ص 43.
- ¹⁵ وزارة المالية، " مشروع قانون المالية 2011 "، مرجع سابق، ص 66.
- ¹⁶ الحشاني محمد، " الاطار القانوني للاستثمار بالمغرب ومدى تطوره "، مجلة الفقه والقانون، العدد 12، المغرب، 2010، ص: 19.
- ¹⁷ الحمداني كفاح عباس رمضان، " تفعيل اتحاد المغرب العربي: رؤية مستقبلية "، مركز الدراسات الاقليمية الموصل، العراق، 2012، ص 29.
- ¹⁸ وزارة المالية، " مشروع قانون المالية "، المغرب، 2012، ص 45.
- ¹⁹ نفس المرجع السابق، ص 58.
- ²⁰ انتقلت الاستثمارات العمومية من 167 مليار درهم سنة 2011 إلى 188 مليار درهم سنة 2012.
- ²¹ وزارة المالية، " مشروع قانون المالية "، المغرب، 2012، ص 78.